فلا يكره ومحل الكراهة في غير خائم العقيق لانه ينفي الفقر ضبة
مفعول لضبط على انه مفعول مطلق على غير القالب لان القالب انه
يكون حدثا كضربت ضربا وهنا اسم ذات في هذا القدح الاشارة
راجعة اليه مع صفته وهي كونه مسلسلا اي وآقره النبي على ذلك فالاشارة
بتقرير النبي لا بفعله انس وضبة موضع الاستعمال هذا الدفع فهم
انها اذا كانت في موضع الاستعمال تحرم مطلقا والتفصيل المتقدم فيما اذا
كانت في غير موضع الاستعمال فدفع هذا التوهم وقال هما سواء في التفصيل
فالاصل الاباحة اي فتحمل على الصغيرة وبعد ذلك ان كانت
لازينة كانت مباحة وان كانت لزينة كانت مكروهة فالمراد بالاباحة
عدم الحرمة بقي ما لو سئل هل هي للزينة او الحاجة فتحمل على الحاجة
وبعد ذلك ان كانت صغيرة كانت مباحة وان كانت كبيرة كانت
مكروهة فصور السئل اربعة وخرج بالظاهر المجنس كان
الاولى تقديمه على مسايل الضبة لانه محترز المتن فيما تقدم
وجهان اي للاصحاب وقوله قولان اي للامام وقوله والاصح الجواز
اي تقليبا للاصل فصل في السوال الخ ذكر عقب المياه
والدباغ لان كلا مطهر وان كان الاولان طهارتهما شرعية والسوال
طهارة لغوية وقدمه على الوضوء للاستاك الى انه من سنن الوضوء
الفعلية المتقدمة عليه فيحتاج الى نية وضمن ذكر في اثنا الوضوء
للاستاك الى انه من سنن الوضوء الفعلية الداخلة فيه فيحتاج لاحتياج
الى نية وتعتريه الاحكام الاربعة الوجوب فيما اذا توقف عليه
ازالة النجاسة مثلا والحرمة في سواك الغير بغير اذنه والكراهة
في سواكه في طول الاسنان والسنة هي الاصل فيه ولا يكون مباحا وقوله في الخبر
وهو من اكرام القديمة مشتق من ساك اي من مصدر

وهو

ردا لما قالته م وهو يتوزع في هذا الليل لعدم ثبوت شرعيته وهو مسلسل الله عليه منه وهو مسلسل وانما روي هذا القدح عند الله بعد والجواب ان الصحابة راته عند الله وهم يكتبون قوله فصار اجماعا سكوتيا او وحيا الودان الظاهر سقيت رسول الله في هذا الاناء فيه غاية على القدح بصفته واحتمال العود يقطع النظر عن الصفة خلاف الظاهر فلا يعول عليه اهم

وهو السوال الان المزيد ليتق من المجرد او من الفعل على مذهب
الكوفيين لغة الدلك والة اي كل منهما منفردين او مجتمعين وقيل
وشرعا استعمال الخ يقتضي انه لا يطلق على الالة شرعا وليس كذلك
بل يطلق على كل من الالة والفعل لغة وشرعا فهما متساويان على خلاف
الغالب في الاسنان الاعلى الخ ليشمل اللسان ومن لا سن له
وقوله لاذهاب التغير يقتضي انه لو لم يكن تغير لا سن او كان ولم
يزل لم يسن وليس كذلك ويجاب باهذا بيان لحكمة المشروعية
في الاصل ثم صار الحكم عاما والسوال مستحب يحتمل معنيين
ان يكون السوال لمعنى الفعل فيصح الاخبار من غير تقييد وان
يكون المراد به الالة فلا يصح الاخبار بقوله مستحب ويجاب بانه على تقدير
مضاف اي واستعمال السوال وهذا ما جرى عليه الشارح الا بعد
الزوال استثنافا منقطع بالنظر للمتن لانه استثنى بعد الزوال وهو
زمان من الاحوال وهي ما عليه الشخص من خير او شر واما بالنظر
لقول الشارح مطلقا يكون متصلا لان معنى مطلقا اي في كل وقت
الا بعد الزوال اي لغير المواصل اما هو فيكره له من الغير
وقوله للصيام اي حقيقة او حكما على المعتمد فكرهت ازالة اثر
بسواك شرعي فلا يكره بما ولا باصبعه ومحله اذا ازاله بنفسه فان
ازاله غيره بغير اذنه حرم على الغير كدم الشهيد كمن نسي النية
اي وكمن تقاطى معتقدا عمدا واطيبية الخلوف لبيان الوجه دلالة
الحديث على كراهة السوال بعد الزوال وهو المطلوب وقوله في الحديث
اطيب من ريح المسك اي معناه الحقيقي مستحيل في حقه تعالى لان
ذلك ينشا عن الجسم فهو من المتشابه الذي استاثر الله بعلمه فالسلف
يقولون معناه الحقيقي محال عليه تعالى ومعناه المراد لا يعلمه الا هو

Columbia University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)